بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

تطوير الإدارة مهمة المرحلة

هل "الاستثمار" في المؤسسات الرسمية للدولة قرار صائب ام عبء اضافي على ميزانيتها لا لزوم له؟
لطالما شكل هذا السؤال قاعدة نقاش بين اصحاب الشأن والقرار حول تعاطي المسؤولين في كيفية ادارة شؤون المؤسسات الرسمية اللبنانية وتحديثها، على المستويات البشرية واللوجستية والتشريعية كافة، والتي تتطلب قرارات جريئة مالية وقانونية تؤسس لعمل مؤسساتي مستدام ونزيه وشفاف، يرتكز على تحديث القوانين والتعليمات التي تحفظ هيكل مؤسسات الدولة من اي اختراقات مالية، وتحمي موظفيها من كل اشكال النفوذ والتدخلات لمصلحة صون الادارة وضمان تأمين الخدمات للمواطن في الداخل اللبناني وفي بلاد الاغتراب.

ان "التباطؤ الاداري" في معظم مؤسسات الدولة لجهة انجاز المعاملات اولا، او في تحديثها الكترونيا ثانيا، لا يزال يشكل قاعدة بيانية كبيرة من شكاوى المواطنين الذين يطلبون "الخدمة" المشروعة لهم من مؤسسات دولتهم قانونا، من دون منّة او تدخل من احد. النقاش في هذا السياق يهدف الى البحث في الوضع القائم، والاعلان تاليا عن ان الاعتراضات، او الشكاوى، يجب ان تكون محل اعتبار وبحث ومتابعة، لأن ذلك من ضمن واجبات ومهمات كل من تبوأ سدة المسؤولية على اي مستوى هرمي، ومن دون اي استثناء.

اما في المديرية العامة للامن العام، وهي مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة، فان الواجب يفرض على العاملين فيها ان ينال المواطن ما يطلبه بحسب الاصول وتحت سقف القانون. وان يجهد العسكريون فيها، ومن كل الرتب، بالعمل على ما ورد في "مدونة سلوك العسكريين" من بنود تشرح الواجبات والحقوق، وهما مبدأن اساسيان لشرح السلوك الواجب ان يعتمده كل عسكري، وفي اي موقع، مع كل طالب خدمة، مع الاخذ في الاعتبار ان اي خرق محتمل لهاتين القاعدتين، قد يكون غير مقصود بسبب الضغط المُلقى عليهم، او بسبب الوضع المعيشي وتأثيره النفسي، وهي حالة، ويالاسف، ساوت بسلبياتها بين اللبنانيين جميعا.
ان التحدي الرئيسي في المرحلة المقبلة لبناء الدولة هو تطوير العمل الاداري وتحديثه، ومن ضمن الامكانات المتاحة. وجميعنا يعرف وضع الدولة واداراتها ومؤسساتها. الاضاءة على الاوضاع العامة لا تأتي في معرض التبرير لاي تقصير، بل ليدرك الجميع ان هذه الامكانات المحدودة قد تحول دون تحقيق انجازات سريعة في هذا السياق، ليس في الامن العام فحسب بل في كل المؤسسات العسكرية والامنية ايضا.

لا بد في هذا السياق من تبيان بعض الاسباب المؤثرة، وهي على سبيل المثال لا الحصر:
- النقص في العديد، وهو عامل سلبي يتراكم منذ ثلاث سنوات نتيجة قرار وقف التطويع من جهة، وعدم وجود ميزانيات كافية للمؤسسات الرسمية من جهة اخرى. وعلى الرغم من كل ذلك، تمكن عسكريو المديرية العامة للامن العام من القيام بواجباتهم وتنفيذ مهماتهم على اكمل وجه، حتى انهم تخطوا كل الصعوبات التي رافقت الانهيارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والتربوية، عملا بشعارهم "تضحية وخدمة".

- الضغط الكبير الناجم عن ملف النازحين السوريين، اداريا وامنيا ولوجستيا، بسبب ارتفاع عدد المعاملات التي تتطلب عديدا اضافيا وصيانة دائمة للاجهزة والمعدات. مع الاشارة الى ان معاملات المقيمين على ارض لبنان من نازحين ولاجئين وعمال لا تزال تتزايد بشكل مطرد بالتزامن مع تزايد طلبات اللبنانيين بسبب توسع القاعدة السكانية.

لذلك تعمل المديرية على اعتماد سياسة تحديد "متطلبات النمو والتحديث" لتلبية "متطلبات الادارة وخدمة المواطن وتمتين الامن"، وذلك للحفاظ على ما تحقق من انجازات اولا، وتحويل الرؤية المستقبلية الى خطط وبرامج تنفيذية تتطلب جهدا ومثابرة وارادة وعزما للنهوض بالمؤسسة وتأمين استدامتها ثانيا.
امام هذا الواقع، يكون العمل بمبدأ الاستثمار الاصلاحي، لا الريعي، في مؤسسات الدولة ماليا وبشريا ولوجستيا وتشريعيا استثمارا مفيدا للوطن والمواطن، ومن دون ذلك لن تكون هناك قيامة للدولة.